

٢ الخطاب اليسارى ..

١. هاجدة رفاعة

أولاً: مفهوم المواطنة

تتعدد تعريفات المواطنة بتعدد زوايا التداول ؛ إن كانت قانونية أو مدنية ، أو اجتماعية. كذلك تتحدد دلالة المفهوم بارتباطه بالزمان والمكان. بمعنى أن هذه الدلالة تتولد عبر صيرورة تاريخية ، تعبيراً عن مصالح مجتمعية معينة.

وبالرغم من أن مفهوم المواطن كعضو في دولة ، أو دولة - مدينة City - State يرجع إلى فترات تاريخية قديمة. سواء في الشرق (الحضارة الفرعونية ، الحضارة الفينيقية.. إلخ) أو في الغرب (المجتمع اليونانى القديم .. إلخ). إلا أننى سوف أتناول هذا المفهوم بالمعنى المتعارف عليه منذ نشأة الرأسمالية ؛ أى المعنى الذى تولد خلال شروط اجتماعية معينة.

لقد شكلت فلسفة الأنوار المرجعية الفلسفية التى تبلور على أساسها مفهوم المواطنة ، وكانت الثورة الفرنسية هى التجلى الأيديولوجى والسياسى الذى برز من خلاله هذا المفهوم. فالثورة الفرنسية زعمت أنها تؤسس أمة جديدة ، لا علاقة لها بالمرجعية البيولوجية (دم الأسلاف) أو الدينية ، بل مرجعيتها الوحيدة هى قرار حر من المواطنين الذين يريدون العيش متضامنين فى ظل قوانين يستونها دون قيد^(١). فالمواطنة من هذا المنظور هى فعل عقد اجتماعى ، ولا الدولة القومية هى القالب الذى تتكون المواطنة القومية داخله ، ولا وجودها فى غياب هذا العقد ، أى دون القرار الواعى من قبل المواطنين^(٢).

ويتجسد هذا المعنى فى إعلان حقوق الإنسان المواطن "The declaration of the rights of man and of the citizen" ؛ إذ يقرر: "إن أى إنسان - بغض النظر عن أصوله ، ولونه ، وآرائه (ومنها الدينية) - إذا أراد أن يعيش فى ظل قوانين الجمهورية ، وأن يشترك فى سننها ، فله حق المواطنة"^(٣).

وعلى الرغم من أن هذا الحق ظل نظرياً ؛ إلا أن الثورة الفرنسية شكلت تطوراً مهماً فى مفهوم المواطنة لعدة أسباب ؛ أولها أنها ربطت بشكل واضح بين فكرة المساواة بين البشر ،

وحقوق المواطنة. ثانيها بربطها المواطنة بمفهوم الجماعة المرتبطة بمبدأ الإخاء الاجتماعى. ثالثها أن الثورة الفرنسية حددت مفهوم الدولة القومية ككيونة مستقلة ، يعيش بداخلها أفراد أحرار ، يطلق عليهم كلمة "مواطنين" وأخيراً ربطت بين المواطنة - وحق المطالبة بالحرية السياسية^(٤).

ومن التعريفات الكلاسيكية للمواطنة تعريف هوبز Thomas Hobbes بأنه "الحماية التى تكفلها سلطة الدولة للفرد". ويعرف روسو Rousseau المواطن كعضو فى مدينة تمثل الجسد الاجتماعى المشترك ، تفقد خلاله الشخصية الفردية ؛ لتتشكل كنتاج لهذه الكيونة السياسية المشتركة^(٥).

ومن هذا المنطلق ، يترتب على المواطنة حصول الفرد على حقوق سياسية تشمل الحرية والحماية من جهة ، والولاء للدولة من جهة أخرى ، والتناقض الأساسى فى النظرية السياسية الكلاسيكية ينبع من تأكيدها على استقلالية وحرية المواطن ، مع وجود دولة مركزية سلطوية.

ولقد قدمت النظرية الكلاسيكية كثيراً من المبررات لمحاولة التوفيق بين سلطة الدولة وحرية المواطن. مثال نظرية هوبز فى العقد الاجتماعى Social Contract ومفهوم روسو للإدارة العامة General Will ولقد تأسس النقد الذى وجهه لهذه النظرية على استحالة التوفيق بين الحرية الفردية ، ومتطلبات النظام والاستقرار الاجتماعى^(٦).

ويعرف المواطن فى سياق أكثر معاصرة كعضو فى الدولة القومية ، أو كذاتية قانونية Official Identity ؛ فالمواطنة تعنى العضوية القانونية فى الدولة^(٧). والمواطنة فى النظرية السياسية تفترض وجود عدد من المؤسسات السياسية كالدولة المركزية ، ونظام للمشاركة السياسية ، ومؤسسات تعليمية ؛ ومؤسسات مختلفة تتبع الدولة للمحافظة على حرية المواطن^(٨).

وفى دراسة عن تطور المواطنة فى المجتمع الرأسمالى يحدد مارشال T. H. Marshall ، ثلاث مراحل أساسية عبر تطور حقوق المواطنة ؛ المرحلة الأولى وتمثلت فى ترسيخ الحقوق القانونية فى القرن الثامن عشر ، ثم تبعها الحقوق السياسية (بالأخص حق الانتخاب) فى القرن التاسع عشر. أما فى القرن العشرين ؛ فكان التوسع فى الحقوق الاجتماعية للمواطن ؛ لظروف الحرب العالمية من جهة ، ونضال الطبقة العاملة من جهة أخرى. والى توجت "بدولة الرفاهية" التى قامت بعد الحرب العالمية الثانية^(٩).

ويؤكد مارشال أن الحقوق القانونية والسياسية المرتكزة على مفهوم المساواة تعمل على دعم النظام الرأسمالي من خلال تخفيفها لحدة الصراع الطبقي ، مما يزيد من فاعلية النظام. في حين أن الحقوق الاجتماعية للمواطن في ظل دولة الرفاهية والتي تعنى مزيداً من الضرائب ، وكذلك تدخل الدولة لوضع قواعد تنظيمية للسوق تشكل تناقضاً مع توجه المشروع الرأسمالي نحو تحقيق أكبر ربح ممكن^(١٠).

ويرى الفكر الماركسي أن عدم المساواة من الخصائص الجوهرية لنمط الإنتاج الرأسمالي ؛ فالجزء الأساسي لعدم المساواة يقبع في التناقض بين الملكية والعمل. فعدم المساواة في الملكية يؤدي إلى عدم المساواة في الدخل ، والوضع والمكانة الاجتماعية. فهناك إذن تناقض بين طبيعة النظام الرأسمالي ، وبين ما تدعيه الأيديولوجية البورجوازية من أن المواطن تركز أساساً على المساواة والحرية^(١١).

ويرى المنظرون الماركسيون أن ظاهرة عدم المساواة هي ظاهرة تاريخية اجتماعية ؛ ومن ثم يمكن استئصالها من خلال التحويل الثوري للملكية وسائل الإنتاج ، وإعادة توزيع السلطة السياسية في المجتمع ؛ فالمواطنة المرتكزة على المساواة الحق لا تتحقق بحسب الفكر الماركسي إلا في المجتمع الاشتراكي حيث تتلاشى عدم المساواة في الملكية وفي التوزيع^(١٢).

هذا من حيث المفهوم ولكن كيف تعامل الخطاب الماركسي مع مفهوم المواطنة تاريخياً؟

ثانياً : المواطنة في الخطاب الماركسي تاريخياً

يتحدد مفهوم المواطنة في الخطاب الماركسي المصري من خلال زاويتين في تناول:

أولهما : العلاقة الجدلية بين "الوطني" و"الطبقي/الأمي".

ثانيهما : إن مفهوم المواطنة يتم تناوله في علاقته بالديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي.

ظلت محاولات التوفيق بين متطلبات الأمية - باعتبارها ركيزة مبدأ المساواة على الصعيد العالمي - وبين متطلبات الوطنية الناجمة عن تباين الرصيد الثقافي والحضاري إحدى الإشكاليات الكبيرة في الفكر الماركسي بعامة.

كان ماركس قد انطلق من أن "التضامن العمالي" هو منشأ العملية الثورية التحررية ، وأساس "التضامن الأمي" ، من منطلق أن الحواجز الوطنية بين أحزاب الطبقة العاملة ظاهرة يفرزها الفكر البورجوازي ، ويتعين على الفكر البروليتاري مناهضته ، ومن هنا كان

إهمال الماركسية طوال القرن التاسع عشر للقضية الوطنية^(١٣).

ثم أسفرت الحرب العالمية الأولى بوصفها حرباً نشبت بين دول إمبريالية عن دفع التناقض بين متطلبات البعد "القومي - الوطني" ومتطلبات البعد "الطبقي - الأممي" إلى الذروة. وغثل ذلك في ردود الأفعال لشعار لينين "بتحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية" ؛ بمعنى ألا تقع البوليتاريا فريسة التعصب الوطني للبورجوازيات الإمبريالية ؛ وأن تتآخى الطبقات العاملة وتتضامن في كافة البلدان الرأسمالية ، وأن توجه ضربتها معاً إلى البورجوازية الإمبريالية في كل بلد منها ، وأن تجعلها نقطة الانطلاق لحرب أهلية هي تجسيد "للثورة" على البورجوازية من أجل قيام سلطة اشتراكية.

بيد أن أحزاباً اشتراكية ديمقراطية عديدة قد تخلت عن الأمية قبيل الحرب العالمية الأولى ، ورفضت شعار لينين الأممي. ومن أبرز مدارس الاشتراكية الديمقراطية التي عارضت خطط لينين مدرسة "كارل كاوتسكي" في ألمانيا ، وجون جوريس" في فرنسا. وهي مدارس طرحت من جديد فكرة الأمية الاشتراكية في إطار عدم جواز التفريط في البعد الوطني ، ولا في الخصائص والانتهاآت القومية والثقافية والحضارية والتاريخية لكل شعب. وكانت هناك أيضاً مدرسة "أوتو باور" في النمسا ؛ التي طالبت بجعل الاشتراكية متلائمة ومتوافقة مع مقتضيات الثقافة الوطنية^(١٤).

ولقد ساهم الفيلسوف الماركسي الفرنسي "جورج لوفيفر" (عام ١٩٣٧م) في مؤلفه "الوطنية ضد الأوطان" ؛ بنظرية حملت نوعاً من الإحياء لنظريات "أوتو باور" في بداية القرن. قال إن فكرة "الوطنية" تنطوي على مغالطة وخداع طالما تحفى هيمنة البرجوازية الكبيرة على المجتمع ، وطالما لا ترتكز إلى أساس ديمقراطي. ولكن إذا ما قصد "بالوطنية" استيعاب الإنجازات الثقافية للجماهير ؛ فمن الممكن في مثل هذه الحالة أن يكون هناك أساس وطني للتحرك الديمقراطي في وجه الفاشية ، وحتى من أجل التحول إلى الاشتراكية. مثل هذا الطرح يشكل الإرهاصات الأولى لفكرة "الديمقراطية الشعبية" ؛ ثم لفكرة الطريق الوطني للاشتراكية ؛ وهي أفكار أصبحت النظرية المعتمدة رسمياً عقب تولى خروشوف السلطة في الخمسينيات^(١٥).

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتأكيد معنى أن الوطنية هي إحدى مرتكزات قوى التحرر ؛ فلم يكن صدفة أنه قد تقرر حل الكومنترن عند بلوغ الحرب ذروتها عام ١٩٤٢م ، فقد أحس ستالين بأن حل المؤسسة التي كانت ترمز للأمية ضرورة لتعزيز التحالف مع الحلفاء من جهة ، ومختلف القوى الوطنية من جهة أخرى^(١٦).

لقد ظهرت عدة نظريات لمحاولة تذليل أوجه التعارض بين متطلبات كل من البعدين الأعمى والوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية ؛ فإن الحرب الباردة قد أفرزت النظام العالمي الثنائي القطبية ، وقد جرت مواجهته بالاستناد إلى فكرة الأهمية بوصفها المبرر الأيديولوجي لبلورة قطب اشتراكي عالمي في مواجهة القطب الإمبريالي العالمي . غير أنه كان لابد أيضاً من إعمال البند الوطني/ القومي بهدف توسيع نطاق التضامن الشعبي في مواجهة الإمبريالية ، على غرار ما جرى مع الفاشية والاحتلال النازي أثناء الحرب ، ومن أبرز هذه النظريات نظرية تعدد المراكز Polycentrism ونظرية الشيوعية الأوروبية Eurocommunism^(١٧).

أما في بلدان العالم الثالث ؛ فقد دعت حركات التحرر الوطني إلى وحدة الشعب في إطار الحدود السياسية للدولة ، باعتبار أن هذه الوحدة تمثل ركناً أساسياً في تحقيق هدف التحرر الوطني ؛ نظراً لأن إستراتيجيات الاستعمار هي بالتحديد توظيف هذا التنوع من أجل تقسيم جبهة التحرير^(١٨).

ولم تجد "الدولة الثالثة" مناصاً من التمييز بين "الوطنية والقومية" في الدول الإمبريالية و"الوطنية" والقومية" في البلدان المستعمرة. فإذا صح أن النزعة الوطنية هي في أحوال كثيرة ذات صبغة متعصبة شوفينية في البلدان الإمبريالية ؛ فإن هناك ما يبررها تاريخياً في النضال ضد الإمبريالية في البلدان المستعمرة^(١٩).

ولقد تزامن النضال الوطني مع الدعوة إلى الاشتراكية في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وارتبط الصراع الوطني التحريري بالصراع الاجتماعي الطبقي ارتباطاً وثيقاً ؛ سواء في أشكال عملية أو تعابير ثقافية فكرية وسياسية ؛ فنجد في برنامج الحزب الاشتراكي الأول (١٩٢١ - ١٩٢٤) رؤية وطنية ناضجة ذات بعد طبقي واضح ؛ فمن ضمن بنود "البرنامج" ضرورة تحرير أرض الوطن من الاستعمار ، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية للعمال والفلاحين ، وتحرير المرأة ، والقضاء على استغلال طبقة المالكين لطبقة العمال ؛ أي تحقيق المساواة الطبقيّة ، وكان لدى الحزب أيضاً إدراك مبكر عن أهمية الوحدة العربية^(٢٠).

ولقد امتلك الماركسيون المصريون رؤية نقدية منذ وقت مبكر ؛ وهذا ما أدخلهم في صدامات حادة مع ستالين في نهاية العشرينيات حول الموقف من البرجوازية الوطنية. فقد كان ستالين يرى أن البرجوازية الوطنية في المستعمرات قد خانت الثورة ، وألقت بعلم الحريات إلى الوحل ، ومن ثم فإنه إذا كان العدو الرئيسي في مستعمرات مصر والهند هو

الاستعمار والإقطاع ، فإن اتجاه الضربة الرئيسية يجب أن يوجه إلى أحزاب البرجوازية الوطنية (مثل حزب الوفد في مصر ، وحزب المؤتمر في الهند) لأنها هي التي تضلل الجماهير. ورفض الماركسيون المصريون أن تكون معركتهم الأساسية ضد حزب الوفد ، وخاصة أنه كان في ذلك الحين يخوض المعركة ضد الاحتلال والقصر دفاعاً عن دستور ١٩٢٣ م . وانتهت معركتهم ضد أفكار ستالين بطرد الحزب الشيوعي من الدولة الثالثة (الكومنترن)^(٢١).

ولقد نشأت الحركة الشيوعية المصرية في مرحلتها الثانية في الأربعينيات في ارتباط وثيق بنمو الحركة الوطنية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكن ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء ؛ كان للدور البارز للاتحاد السوفيتي في تحقيق هذا النصر أثر بالغ على حركات التحرر الوطني بشكل عام ؛ وعلى مصر في نفس الوقت. وكانت قد نشأت في هذه الفترة تكوينات جديدة ، ومنظمات تبني الفكر الماركسي ؛ مثل الحركة الوطنية للتحرر الوطني ، وإسكرا ، وتحرير الشعب ، والفجر الجديد ، وبتلك هذه المنظمات محاولات دائبة لربط الحركة الاشتراكية بالحركة الوطنية والديمقراطية. فأصبح خصوم الشعب من إمبرياليين ، ورجعيين ، ورأسماليين في جانب ، والجماهير العاملة والمثقفين في جانب آخر. وكانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ثمرة جديدة لهذا النشاط الذي لعب اليسار دوراً أساسياً فيه ، ولم تعد فكرة طرد المستعمر الإنجليزي منفصلة عن سقوط الملكية والإقطاع والرأسمالية. ولقد دأبت الحركة الاشتراكية بمختلف فصائلها في هذه الفترة بربط قضايا الوطن بقضية التحرر الوطني. "فقضية الاستقلال الوطني مرتبطة بالتهب الاستعماري. فمجلة الضمير المعبرة عن لجنة العمال للتحرير القومي في الأربعينيات تشرح ذلك: "الاستعمار يسرق الشعب المصري مرتين ؛ المرة الأولى عند شرائه القطن بثمن بخس ، والثانية عندما يبيع للمصريين منتجاته بسعر مرتفع ، والاستعمار يرتكب السرقة مرة ثالثة أيضاً بتأميره مع الرأسماليين وأصحاب الأقطان المصريين ضد الشعب المصري ؛ ولهذا أصبح لا مفر للشعب المصري من مكافحة الاستعمار البريطاني والاستغلال الرأسمالي معاً"^(٢٢). ونجد في أكثر من مكان في برامج هذه الأحزاب والمنظمات اليسارية المختلفة تأكيداً على أن التحرر من الاستعمار هو تحرر من الاستغلال الطبقي والفقر والجهل والديكتاتورية.

ولم يكن للحركة الشيوعية في الأربعينيات أى علاقة بمركز أممي لا في نشأتها ولا في مسارها بعد ذلك. وساعد على ذلك حل الكومنترن (الدولية الشيوعية) عام ١٩٤٣ م ؛ فلم تعان الحركة المصرية من سلبات الكومنترن والسيطرة الستالينية عليه. وساعد ذلك على اتخاذها موقف الأحزاب الشيوعية الأخرى في العالم ، ومنها الحزب الشيوعي السوفيتي ، الذي اعتبرها انقلاباً أمريكياً^(٢٣).

وعندما قامت ثورة يوليو اعتبرها السوفيت وكل شيوعى العالم أنها مجرد تعبير عن الصراع بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد.. وأنها طغمة عسكرية موالية لأمريكا. كذلك اتخذت كافة المنظمات الشيوعية المصرية موقفاً مناهضاً لحركة الجيش ؛ فمنظمة الديمقراطية الشعبية (د. ش.) اعتبرتها حركة عسكرية ذات طبيعة ديكتاتورية معادية للمصالح الحقيقية للطبقة العاملة. أما منظمة الحزب الشيوعى المصرى (الراية) فاعتبرتها حركة فاشية قائمة على تضليل الجماهير بالشعارات المزيفة من ناحية ، وعلى إرهاب الجماهير لكبت حركتها الثورية من ناحية أخرى ولكن منظمة حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) ، التى شاركت فى تأسيس الضباط الأحرار وصياغة برامجهم ، كان من الطبيعى أن تؤيد حركة يوليو وتعتبرها حركة وطنية معادية للاستعمار^(٢٤).

ولكن سرعان ما حدث تصادم وصراع بين الضباط الأحرار وحدتو حول قضية الديمقراطية. ففي ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٣م ؛ أصدر مجلس قيادة الثورة قراره بحل جميع الأحزاب ، وإغلاق كل الصحف ، ووقف العمل بالدستور ، عارضت الحركة الشيوعية المصرية بكل فصائلها هذه القرارات ، ووقفت موقفاً موحداً قائماً على معارضة الحكم العسكرى ؛ وإن ظلت الفوارق فى الأوصاف بين "الديكتاتورية العسكرية" أو "الطغمة الحاكمة" أو "العصابة الفاشية"^(٢٥).

ولكن لم تلبث قيادة يوليو أن فاجأت الشيوعيين المصريين بعقد صفقة السلاح التشيكية ، وقبلها الدور البارز لجمال عبد الناصر فى مؤتمر باندونج ، ثم تتويج ذلك بتأميم قناة السويس فى يوليو (١٩٥٦م) ، وراح عبد الناصر يسابق برامج الأحزاب الشيوعية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ؛ الأمر الذى صار معه الحديث عن الشكل الديمقراطى نوعاً من الترف الذى لا يجد له صدى إلا فى أوساط السياسيين القدامى ، وقطاعات من المثقفين^(٢٦).

أدت هذه الإجراءات إلى تأييد الشيوعيين الماركسيين لعبد الناصر ، وإلى مراجعة موقفهم من حكم العسكر ؛ فظهرت التحليلات المنظرية لذلك التى تقوم على مجموعة أفكار مثل: "إن فرقاً بين عسكريين ينتمون اجتماعياً وطبقياً إلى الفئات العليا (الرجعية) وآخرين ينتمون إلى الفئات الدنيا (الثورية) وإن العبرة فى الحكم على مجموعة من العسكريين هى أولاً وأخيراً بالمسلك الذى يسلكونه مع من ، وضد من.. من الأقسام الاجتماعية.. وأى الإجراءات يتخذون تعبيراً عن ذلك"^(٢٧).

ثم جاءت الأزمة الكبرى عام (١٩٥٩-١٩٦٤م) ، والتي دخل فيها الشرعيون المصريون سجون عبد الناصر بكل فصائلهم ؛ بسبب اختلاف حول إصرار الحكم على نظام الحزب الواحد (الاتحاد القومي) ، ثم "الاتحاد الاشتراكي" ، وبسبب الخلاف حول الموقف من ثورة العراق ، وقضية الوحدة مع سوريا ، وعندئذ وقف جزء هام من الحزب الشيوعي المصري موقف الرفض من سلطة يوليو ، ووصفها بأنها "ديكتاتورية تعبر عن الرأسمالية المصرية الاحتكارية وشبه الاحتكارية". وكان عبد الناصر في نفس الفترة قد أمم المؤسسات الاقتصادية الكبرى في يوليو ١٩٦١م ؛ ففسرت هذه الإجراءات باعتبارها آليات تركيز وتمركز لرأس المال والإنتاج ، وبناء مؤسسات كبرى تحتكر السوق ، وتنتهي عصر المنافسة^(٢٨).

وأصبح الشعار الاجتماعي للماركسيين هو القضاء على هذه "الرأسمالية الاحتكارية" التي صارت عائقاً في طريق تقدم القوى المنتجة ، وأصبح الشعار السياسي هو إسقاط حكمها الديكتاتوري. أما الجزء من الحزب الذي ضم معظم قيادات حدثت السابقة ؛ فإنه لم يتزحزح عن التحليل القائل: "بأن الحكم يعبر عن البرجوازية الوطنية التي من صميم طبيعتها هذا التذبذب الحاد بين معسكر الثورة وأعدائها ، وأن حكمها وإن طبع بالعداء للديمقراطية والعنف ؛ فإن ذلك يعتبر نكسة مؤقتة في حركة البرجوازية الوطنية"^(٢٩).

وبانتهاء الأزمة بين الشيوعيين وسلطة يوليو عام ١٩٦٤م ، عادت التحليلات من جديد ، وكانت قد بدأت داخل السجون والمعتقلات ؛ فريق أكد أنها سلطة البرجوازية الوطنية ، وآخر قال بأنها سلطة البرجوازية الصغيرة ، وثالث قال بل سلطة مختلطة ، ولكن في قمتها مجموعة اشتراكية تتمثل في عبد الناصر والكوكبة المرتبطة به^(٣٠).

ونستطيع أن نستخلص أن الخطاب الماركسي المصري بشكل عام رغم مراوحته بين الصراع والتوافق مع سلطة يوليو نتيجة مواقفها الملتبسة ؛ فهي تتخذ قرارات منافية للديمقراطية إلا أنها في نفس الوقت تتخذ قرارات وطنية كبيرة ؛ مثل تأميم قناة السويس ، والإصلاح الزراعي ، ومجانبة التعليم ، ومحاولة إقامة صرح صناعي .. إلخ - إلا أنه قيم سلطة يوليو بأنها سلطة البرجوازية الوطنية ، وأنها ذات طبيعة مزدوجة تعمل على وضع القوى الوطنية تحت قيادتها ضد الاستعمار والإقطاع ، منحازة للقاعدة الوطنية العريضة من الطبقات الشعبية ، ولكنها في نفس الوقت تقف في وجه الجماهير إذا حاولت التحرك تنظيمياً وسياسياً بشكل مستقل مستخدمة جهاز الدولة القمعي في تحقيق ذلك ، فالمواطنة في ظل سلطة يوليو هي مواطنة ملتبسة ما بين مشروع وطني للتنمية يطمح إلى التحقق بأيدي

مصرية ، ولصالح الشعب (من الفلاحين والعمال) ، وبرجوازية وطنية باستبعاد هذا الشعب من المشاركة في اتخاذ القرار.

ثالثاً : المواطنة في الخطاب الماركسي المعاصر

بانتهاى مرحلة القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمى الجديد ، وما صاحب ذلك من صعود لليبرالية الجديدة فى الولايات المتحدة وإنجلترا ، وبدء تفكيك دولة الرفاهية فى غرب أوروبا ، وإضعاف الدولة القومية خاصة فى العالم الثالث ، وما صاحب ذلك وارتبط به من تسارع فى الثورة التكنولوجية ، وبخاصة تطبيقاتها فى ميدان المعلوماتية.

وفى ظل هذه الشبكة المتداخلة من التحولات ، وما تفرزه من ظواهر جديدة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى ؛ استدعى ذلك مراجعة كثير من المفاهيم المستقرة فى أدبيات الفكر الاجتماعى. من هذه المفاهيم المحورية ؛ مفهوم "المواطنة" ، وما يرتبط به من مفاهيم كالديمقراطية ، والدولة.. إلخ.

وسوف أعرض لتصورات الخطاب اليسارى (الماركسى) لمفهوم المواطنة ، عبر اتجاهين يمثل كل منهما نسقاً فكرياً متماسكاً ، وأيضاً يشكل كل منهما رافداً مهماً من روافد الفكر الماركسى المصرى. على أن أعود لاستكمال هذه الدراسة لتصورات المواطنة فى الخطابات الماركسية المختلفة ؛ سواء النظرى منها أو الفاعل فى الواقع السياسى.

ويمثل الاتجاه الأول مقولة "المركز - الأطراف" ، ويمثل الاتجاه الثانى مقولة "التخلف والتطوير" ، وسأرجع فى الاتجاه الأول لكتابات الدكتور سمير أمين ، وفى الاتجاه الثانى لكتابات الدكتور محمد دويدار.

١ - اتجاه مقولة "المركز - الأطراف"

تنطلق المقولة الأساسية لهذه الاتجاه من أن التوسع الرأسمالى العالمى لا بد أن يؤدى إلى ظاهرة الاستقطاب العالمى. والاستقطاب يعنى - بحسب هذا الاتجاه - مجموعة ظواهر اقتصادية واجتماعية تتجلى فى تفاقم مستمر للفجوة بين بلدان الرأسمالية المتقدمة من جانب ، وبلدان العالم الثالث من الجانب الآخر ؛ وهى فجوة تتمظهر فى تفاوت متزايد على صعيد إنتاجية العمل ، ومستويات المعيشة ، والتفاوت التكنولوجى ، وغيره من أوجه النشاط الاجتماعى على مستوى ممارسات السلطة وإدارة الاقتصاد ؛ أى بعبارة أخرى جعل المنتجين

المباشرين الأصحاب الحقيقين للقرار^(٣١) ؛ وهو يميز هنا بين الديمقراطية الغربية التى تفتقد المضمون الاجتماعى ، والديمقراطية التى يرتبط فيها فعل التحرر الوطنى بالتقدم الاجتماعى .

ويرى هذا الاتجاه أن هذه المرحلة لا تحل المشاكل نهائياً : "فهى مرحلة يقتصر دورها على محو الاستقطاب لا أكثر. أما المشكلة فلا يمكن أن تجد حلها إلا على صعيد عالمى ؛ أى بعد إقامة مرحلة "الوطنية الشعبية"^(٣٢) .

ويخلص هذا الاتجاه إلى أن النظام الرأسمالى القائم بالفعل لا يمكن أن ينتج فى أطرافه سوى الهمجية والفوضى. وينتفى فى ظله تحقق المواطنة المرتكزة على التحرر الإنسانى والمشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات المصيرية. وإن البديل هو فك الارتباط مع النظام الرأسمالى العالمى ؛ أى الخروج من منطق التوسع الرأسمالى.

يستحق هذا الطرح تناولاً تحليلياً ونقدياً عميقاً ؛ فهو فيما أتصور محاولة على درجة كبيرة من التماسك ، تسعى للبحث عن مخرج من المأزق التاريخى الراهن للعالم الثالث ، وفى القلب منه العالم العربى ومصر. ولكنى سأقدم بعض الملاحظات والتساؤلات التى تحتاج إلى تعميق:

أ - اتسم هذا الطرح للبديل الوطنى الشعبى بقدر كبير من العمومية ؛ فهو - فى تقديرى - لا يقدم سوى إطار عام ومقدمات فكرية ومطلبية.

ب - ينطلق هذا البديل من تحالف شعبى يتكون من الطبقات الشعبية التقليدية ؛ أى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وأيضاً البرجوازية الوطنية ؛ وهو تحالف لا تحتل الطبقة العاملة مكانة قيادية فيه ؛ فهو تحالف شعبى ديمقراطى يحتوى بالضرورة على تفاوت فى الأوزان والفعاليات الطبقيّة. ولكن ما هو الشكل التنظيمى لهذا التحالف؟ ما هى القوى القائدة داخل هذا التحالف؟ بديلاً عن فكرة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى.

ج - ونلاحظ نزعة لعمل توفيقات تركيبية فى معالجته للمستويين الاقتصادى والسياسى؛ حيث يكون المجتمع فى مرحلة التحالف الوطنى مزجاً تركيبياً بين قوى شعبية وأخرى برجوازية ؛ بين الميول الرأسمالية ، والميول الاشتراكية باتجاه الاشتراكية. سوق وخطة ؛ بين بناء ذاتى مستقل ، وضرورات العولمة. فكيف يمكن الحفاظ على توازنات دقيقة بين فك الارتباط وما تفرضه ضرورات العولمة؟.

وأخيراً أتساءل: ألا تفرض التحولات في النظام الرأسمالي العالمي ضرورة إعادة بناء مفهوم فك الارتباط على أساس إقليمي؟ هل يمكن لسياسة فك الارتباط في إطار الدولة القومية أن تصمد في وجه هذه التحولات؟.

٢ - اتجاه مقولة "التخلف والتطوير"

إن ظاهرة التخلف كظاهرة تاريخية -بحسب هذا الاتجاه- "هي نتيجة لسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي على الاقتصاد العالمي"^(٣٣). "ويصبح الإنتاج وإعادة الإنتاج يتمان من أجل تلبية حاجات مجتمع أو مجتمعات خارجية، وحاجات رأس المال في الاقتصاد الأم"^(٣٤).

وبمقتضى هذه العملية؛ "يتخصص الاقتصاد الذي أصبح متخلفاً في إنتاج سلعة أو سلعتين (أوليتين في مرحلة أولى)، ويسهم على هذا النحو في شكل من أشكال تقسيم العمل الرأسمالي الدولي؛ ذلك لأن أشكال تقسيم العمل الرأسمالي الدولي تتغير في المرحلة المتخلفة لتطوير الاقتصاد الرأسمالي الدولي"^(٣٥).

وعلى أساس هذا التحليل لظاهرة التخلف؛ فإن "عملية التطوير" -بحسب هذا الاتجاه- هي عملية تاريخية لنفى التخلف؛ أى عملية تغيير هيكل يتم بمقتضاها الإنتاج استجابة للحاجات الداخلية، وحاجات الغالبية العظمى من السكان، وأول بدييات هذه العملية هو عدم إمكانية تحقق التطور في إطار تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالي"^(٣٦).

ويذهب هذا الاتجاه إلى أن "هذه المرحلة تتميز بنمط مركب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، يختلف كيفياً عن النمط الذي ساد الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية. وفي هذا النمط الجديد تستأثر الدول المتقدمة بالإنتاج العلمى والتكنولوجى وبعض الصناعات التى تحتاج تكنولوجيا عالية، على أن يختص كل بلد من البلدان الأخرى بإنتاج جزء أو أجزاء من سلعة مختلفة. ويتم تجميع هذه الأجزاء في بلد آخر يتخصص في ذلك، ويتضمن هذا النمط شكلاً تاريخياً جديداً لتدويل الإنتاج"^(٣٧).

ومن ملامح هذه المرحلة -بحسب هذا الاتجاه- ؟ ظهور أشكال من الاحتكارات الدولية، أو ما يسمى بالشركات دولية النشاط؛ التى تقود هذا النمط المركب لتقسيم هذا العمل. وهى أيضاً وحدات مركبة تجمع بين النشاطات الإنتاجية والتجارية والمالية. وتسعى إلى تحويل الاقتصاد العالمى إلى سوق واحدة، دون عوائق أمام حركة رؤوس الأموال"^(٣٨).

وكذلك من ملامح هذه المرحلة على المستوى السياسى: "إضعاف الدولة القومية ؛ وذلك بسبب بروز تناقضات بين مصالح الاحتكارات دولية النشاط ، واتجاهات بعض الدول فى لحظات معينة للحفاظ على مصالحها القومية بالحد من تغلغل هذه الشركات فى أسواقها الداخلية ؛ مما يجعل رأس المال الدولى يسعى إلى إضعاف الدولة القومية بدرجات وكيفيات تختلف باختلاف مدى احتياج رأس المال الدولى لاستخدام مظهر من مظاهر قوتها اقتصادية كانت ، أو سياسية ، أو ثقافية ، ويكون إضعاف الدولة بالحد من دورها فى الحياة السياسية^(٣٩) .

وهكذا فإن قدرة الدول على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدى بدأت تتغير فى ظل التحولات التى تحدث فى النظام الرأسمالى العالمى. فإن هذه التحولات تفرض قيوداً ومحددات على قرارات الدول وسياساتها من ناحية ، كما أن قدرة الدولة القومية فى التحكم على عمليات التدفق الإعلامى والمعلوماتى والمالى عبر حدودها تتآكل وبصورة متسارعة من ناحية أخرى ؛ وهو ما دفع البعض إلى التساؤل عن مستقبل الدولة القومية.

ويحلل هذا الاتجاه الوضع الراهن للعالم العربى ومصر ، منظوراً إليهما من خلال وضعهما فى النظام الرأسمالى العالمى ؛ إذ يرى أن مصر والدول العربية فشلتا منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة فى سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات فى تحسين أوضاعهما فى نمط تقسيم العمل الدولى الذى يتبلور منذ الحرب العالمية الثانية. ويترتب على ذلك تدهور شروط معيشة الطبقات فى قاعدة الهرم الاجتماعى ، وتفاقم مشكلة الفقر ؛ نتيجة للسياسات التى تعتنقها حكومات المنطقة ، بناء على توصية أو إلزام صندوق النقد الدولى باسم الإصلاح الاقتصادى بالحد من تدخل الدولة فى مجالات الاستثمار والإنتاج ، وخلق فرص عمل ، وإلغاء دعم السلع الضرورية... إلخ ، والتقصيف فى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (مثل الصحة والتعليم) ، وتصفية وحدات القطاع العام ، وفتح باب الاقتصاد الوطنى على مصراعيه ؛ لتخرج المدخرات الوطنية وتخفيض أسعار العملات الوطنية باسم تشجيع التوسع فى الصادرات فى ظل عجز إنتاجى وتصديرى لا يتحقق معه إلا زيادة الاستيراد غير المنتج ، وتهديد ما تبقى من إنتاج محلى^(٤٠). ويتواكب ذلك مع محاولات القضاء على تسييس المجتمع المصرى ؛ باستخدام كل السبل التى تحول دون المواطن وانشغاله بالقضايا العامة ناهيك عن المشاركة الفعلية والفعالة فى الحياة السياسية^(٤١).

ويرى هذا الاتجاه أن السبل للخروج من هذه الأزمة المجتمعية العميقة التى يعيشها المجتمع المصرى فى ارتباطه بعملية إدماج المنطقة العربية بأسرها فى النظام الرأسمالى الدولى ؛

سواء بالسيطرة الاقتصادية أو التدخل العسكى المباشر - كما فى العراق - وانتشار القواعد العسكرية فى عدد من البلدان العربية.. إلى الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين لا يكون إلا بالقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى ؛ عن طريق إستراتيجية قومية للتطوير ، تهدف إلى تغيير نمط تقسيم العمل الدولى الذى أنتج التخلف ؛ وذلك عن طريق:

عمل إستراتيجية للتنمية تقوم على الاعتماد على الذات تحشد فيها كل الإمكانيات المادية والبشرية ، وتعى أن السبيل لتطوير المجتمع فى هذه المرحلة التاريخية لا يكون إلا عن طريق التصنيع ، وذلك يستدعى التساؤل عن التكنولوجيا التى يتطلبها المجتمع ، والوعى بالدور الحيوى الذى تلعبه هذه التكنولوجيا فى العلاقات الدولية^(٤٢).

ويتطلب هذا بدوره سلطة وطنية تعمل على تخلص القدرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من السيطرة الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ؛ ممثلة فى رأس المال الدولى بصفة عامة، ورأس المال المهيمن فى داخله بصفة خاصة ؛ أى رأس المال الأمريكى الذى يعمل بشكل مباشر ، وأيضاً من خلال رأس المال الإسرائيلى. والسيطرة لا تقصد مصر لذاتها ؛ وإنما تقصدها بوصفها أساسية فى هذه المرحلة كسبيل للسيطرة على العالم العربى بدلالته الإستراتيجية وبتروله ؛ على نحو يحقق استمرار تعبئة الفائض الاقتصادى نحو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، من خلال ممارسات شركات دولية النشاط^(٤٣).

وإذا كانت السيطرة على مصر هى سبيل السيطرة على العالم العربى ؛ فإن ضمان السيطرة على مصر تأتى من خلال إضعاف وتجزئة العالم العربى. ومن هنا كان التلاحم التاريخى فى المرحلة الراهنة بين الصراع من أجل التطوير ، وقضية التحرر الوطنى فى مصر ، ومحيطها السحيوبوليتيكي فى العالم العربى^(٤٤).

أما القوى الاجتماعية المنوط بها القيام بعملية التغيير ؛ فتتسع فى هذه المرحلة لتشمل طبقات المنتجين المباشرين ، والأشكال السياسية التى تضمن أداء هذا التحالف لضمان إحداث التغيرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ولمصلحتهم^(٤٥).

ونخلص هذا الاتجاه إلى أنه برغم إمكانيات وجود تعبيرات قانونية وأيديولوجية عن بعض أبعاد المواطنة فى المجتمع ؛ إلا أن تحقق المواطنة بمقوماتها السياسية ومرتكزاتها الاجتماعية وأبعادها الثقافية لا تتحقق إلا بنفى التخلف وتحرير الإنسان المواطن أولاً ، وصولاً إلى تحقق الاشتراكية.

رابعاً : الخلاصة العامة

بعد هذه القراءة السريعة لكلا الخطابين ؛ يمكن استخلاص الآتى :

برغم اختلاف الإطار التحليلي لكلا الاتجاهين ؛ إلا أنها اتفقا فى المكونات والعناصر الوصفية لتحويلات الواقع الراهن وتناقضاته ، وتمثل هذا فى توصيفها لتصاعد العولمة الرأسمالية والمظاهر التى أفرزتها ، وتأثيرها على بلدان العالم الثالث ، كذلك أزمة الدولة القومية ، ولكن هذا بالطبع من خلال وضع هذه المكونات والعناصر فى النسق النظرى لكل منهما وعبر توسط مفاهيم ومصطلحات كل نسق منها .

ينطلق كلا الاتجاهين من النظرية الماركسية كمنهج للتحرير ؛ وليس كنسق فكرى ثابت ومطلق .

يحاول كلا الطرفين أن يتخطى الإشكالية القديمة ؛ وهى إشكالية الخيار بين ثورة ديمقراطية ، أم ثورة اشتراكية ؛ لصالح خيار جديد لا يهمل المهام التى كانت ترتبط نمطياً بكل منهما ، بل يعمل كل من وجهة نظره على إنجاز هذه المهام فى إطار منطق تركيبى جديد تحدده طبيعة مشروع كل منهما .

قدم كلا الطرفين إستراتيجية حاول من خلالها أن يفتح الطريق أمام مسيرة انتقال تاريخية طويلة صوب الاشتراكية ، دون أن يعنى ذلك تجاوز أو إهمال إشكالية الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية .

ثم أخيراً يمكننا أن نستخلص أن كلا الطرفين يؤكدان على عدم إمكان تحقيق جوهر الديمقراطية الذى يعنى الحرية ، والعدالة ، والمساواة ، والمشاركة ، والتسامح الفكرى والسياسى ، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون العالمى ، كذلك يمكن القول إن مفهوم المواطنة فى الخطاب اليسارى الماركسى يقع فى شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المكونة للمجتمع فى عمقها التاريخى ؛ فهو مفهوم تركيبى شبقى .

كذلك يؤكد كلا الطرفين على أن المواطنة المرتكزة على المساواة الحققة لا تتحقق إلا فى المجتمع الاشتراكى ؛ حيث تتلاشى عدم المساواة فى الملكية وفى التوزيع .

- (١) سمير أمين في مواجهة أزمة عصرنا ، سينا للنشر ، مؤسسة الانتشار العربي ، القاهرة ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ص ١٩٧.
- (٢) المرجع السابق ، ص ١٩٨.
- (٣) المرجع السابق ، ص ١٩٩.
- (٤) Turner, bruan, S., Citizenship and Capitalism: the debate over reformism, pb. London. Boston, Allen and unwin, 1986, P.19
- (٥) Ibid, p. 107
- (٦) Ibid, P. 107.
- (٧) Ibid, P. 106.
- (٨) Ibid, P. 107.
- (٩) Ibid, P. 25.
- (١٠) Ibid, P.P, 25, 137.
- (١١) Ibid, P. 24.
- (١٢) Ibid, P. 112.
- (١٣) محمد سيد أحمد ، "الوطني ، والقومي ، والأمة" في قضايا فكرية ، سبعون عاماً على الحركة الشيوعية المصرية ، العدد الحادى والثانى عشر ، القاهرة ١٩٩٢م ، ص ٣٥٠.
- (١٤) نفس المرجع ، والموضع.
- (١٥) المرجع السابق ، ص ٣٥٣ ، ٣٥٤.
- (١٦) المرجع السابق ، ص ٣٥١.
- (١٧) المرجع السابق ، ص ٣٥٤.
- (١٨) سمير أمين ، في مواجهة أزمة عصرنا ، مرجع سابق ، ص ٢٣١.
- (١٩) محمد سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٣٥٣.
- (٢٠) عاصم الدسوقي ، المشروع الوطنى والاجتماعى فى برامج الحزب الشيوعى المصرى فى العشرينيات والثلاثينيات ، قضايا فكرية ، مرجع سابق ص ٤٢.
- (٢١) رفعت السعيد ، التيار الاشتراكى / الماركسى ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثالث عشر للبحوث السياسية ، الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام ، ١٩٩٩م .
- (٢٢) أشرف حسين ، "تحليل مضمون مجلة الضمير" ، قضايا فكرية.
- (٢٣) محمد يوسف الجندى ، "٢١ فبراير دور بارز للشيوعيين المصريين فى الحركة الوطنية المصرية" ، قضايا فكرية ، مرجع سابق ، ص ١٣٧.
- (٢٤) جمال الشرقاوى ، الإشكاليات الثلاث التى حكمت العلاقة بين الشيوعيين وثورة يوليو ، قضايا فكرية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨.
- (٢٥) المرجع السابق ، ص ٢٩٨ ، ٣٠٠.
- (٢٦) نفس المرجع ، نفس الموضع.
- (٢٧) نفس المرجع ، ص ٢٩٨.

- (٢٨) نفس المرجع ، نفس الموضوع.
- (٢٩) نفس المرجع ، والموضع.
- (٣٠) نفس المرجع ، والموضع.
- (٣١) - نفس المرجع ، نفس الموضوع.
- سمير أمين ، من نقد الدولة السوفيتية إلى نقد الدولة الوطنية ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص ١٣٧.
- (٣٢) محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى ، بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨م ، ص ٦٨٩.
- (٣٣) نفس المرجع ، والموضع.
- (٣٤) نفس المرجع ، والموضع.
- (٣٥) المرجع السابق ، ص ٦٩٠.
- (٣٦) نفس المرجع والموضع.
- (٣٧) محمد دويدار ، الوضع العربى الراهن فى الإطار الدولى المعاصر ، مجلة سطور ، القاهرة ، مايو ١٩٩٧م ، ص ١٤.
- (٣٨) فى نفس المرجع ، والموضع.
- (٣٩) المرجع السابق ، ص ١٦.
- (٤٠) المرجع السابق ، ص ١٧.
- (٤١) نفس المرجع ، والموضع.
- (٤٢) محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ص ٧١٠ ، ٧١١.
- (٤٣) المرجع السابق ، ص ٦٩٦.
- (٤٤) نفس المرجع ، والموضع.
- (٤٥) نفس المرجع ص ٦٩٤.